

يُحظر النشر قبل الساعة 09:00 بتوقيت غرينتش من يوم 5 أكتوبر/تشرين الأول 2005

اليونان: انتهاك حقوق الإنسان على هامش المجتمع

كشفت منظمة العفو الدولية النقاب، في تقرير صدر اليوم، عن أن بعض الأجانب يُقتلون رمياً بالرصاص على الحدود، وأن بعض طالبي اللجوء يُحتجزون في حاويات معدنية، وأن أفراد طائفة "الروما" (العجر) يُطردون عنوة من منازلهم في أثينا، وليست هذه سوى بعض الأمثلة على نمط متسق من انتهاكات حقوق الإنسان.

ويبين التقرير، الذي صدر بعنوان "بعيداً عن الأضواء: حقوق الأجانب والأقليات لا تزال محاطة بالغموض"، تقاعس السلطات اليونانية عن التصدي للتمييز.

وقالت أولغا ديميتريو، الباحثة المعنية باليونان في منظمة العفو الدولية، إن "الأشخاص الذين يعيشون على هامش المجتمع، مثل طالبي اللجوء والمهاجرين وأفراد طائفة "الروما" والأقليات الأخرى، هي الأكثر عرضة لأن تقع ضحية للتمييز بجميع أشكاله، وفي كثير من الأحيان يكون مرتكبو هذا التمييز من ممثلي الدولة.

ويسلّط تقرير منظمة العفو الدولية الضوء بصفة خاصة على تقاعس الحكومة عن الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمباشرة إجراءات اللجوء، واحتجاز المهاجرين والحماية من التمييز وسوء المعاملة.

ومضت أولغا ديميتريو قائلةً "هناك آلاف الأشخاص من ألبانيا، وأفغانستان، والعراق، وباكستان وغيرها يأتون إلى اليونان طالبين اللجوء، وبعضهم يُردون بالرصاص على الحدود، بينما تُوجه إلى البعض الآخر على الفور تهمة "دخول البلاد بطريقة غير مشروعة" ويُحتجزون دون السماح لهم بالتقدم بطلبات للحصول على الحماية الممنوحة للاجئين. ولا تتماشى ظروف الاحتجاز في مناطق بعينها من البلاد مع القانون الدولي والمعايير الدولية".

وفي جزيرة شيوس، استخدمت السلطات حاوية معدنية لاحتجاز الأشخاص. وكثيراً ما احتجزت السلطات أشخاصاً آخرين، من بينهم نساء حوامل وأطفال، وتقاوعست عن حماية النساء والأطفال من ضحايا عمليات الاتجار. كما تعرض بعض المهاجرين للإيذاء على أيدي ضباط الشرطة.

فعلى سبيل المثال، قال "ي. س."، وهو عراقي يبلغ من العمر 24 عاماً واعتُقل بمجرد دخوله اليونان: "لا يوجد هاتف هنا، ولم أتحدث إلى والدي منذ أن حضرت إلى هنا... هما لا يعرفان إن كنت حياً أم ميتاً... أمي تعاني من مرض في القلب، ولم أتمكن من الاتصال بما هاتفياً لأبلغها... لم نفارق الحياة بعد، ولكني أتمنى لو كنت قد مت". كما قال إنه كان ينام على لوح خشبي خلال الشهور الأولى من احتجازه، وأن بعض زملائه في الزنزانة كانوا يعانون من وجود "حشرات" على أجسامهم.

ويوثق التقرير الآليات التي تساعد على هذا التقاعس، ويحث السلطات اليونانية على الوفاء بالتزاماتها في احترام حقوق المهمشين وحمايتهم وإعمالها.

ويُذكر أن اليونان قد تحولت بشكل سريع، على مدار العقود الماضية، من بلد للهجرة التقليدية للخارج إلى بلد يجذب المهاجرين، ومن ثم أصبح يمثل الحد بين جنوب العالم والاتحاد الأوروبي. وكان من شأن هذا التحول السريع أن يبرز عدم كفاية القوانين اليونانية التي تحكم أوضاع المهاجرين، وكذلك انتهاك الحقوق الإنسانية للاجئين في الممارسة الفعلية. فالإطار القانوني في اليونان لا يلتزم بالقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في مجالين على وجه الخصوص، يتمثلان في أنه:

- لا يتم في أية مرحلة من مراحل طلب اللجوء إجراء مراجعة قضائية لطلبات اللجوء المرفوضة للنظر في مدى وجاهة الأسباب المذكورة فيها؛
- يفتقر الإطار القانوني إلى بنود تضمن صراحة عدم إعادة طالبي اللجوء إلى بلد المنشأ قسراً.

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد طالبي اللجوء، فإن معدلات طلبات اللجوء في اليونان تُعد من أقل المعدلات في أوروبا، كما أن معدلات اللاجئين بها من أقل المعدلات. فقد أظهرت دراسة عالمية لأعداد اللاجئين في عام 2004، أجرتها "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" التابعة للأمم المتحدة، أن اليونان قد شهدت أقل معدل للاعتراف بوضع اللاجئين (3). بالمئة خلال الشهور التسعة الأولى من العام، وأقل معدل لمنح صفة الجدير بالحماية (9). بالمئة من بين 148 دولة شملتها الدراسة.

وتعليقاً على ذلك، تقول أولغا ديميتريو "إن تحول اليونان السريع إلى بلد جاذب للمهاجرين لا يجوز أن يمثل ذريعة للسلطات لكي تدير ظهرها لمتطلبات اللاجئين وأن تغض الطرف عن التزاماتها الدولية".

كما يتحمل أبناء طائفة "الروما" وغيرها من الأقليات، والذين يعيشون أيضاً على هامش المجتمع، أعباء التمييز المباشر وغير المباشر. ففي أثينا وباراس، طُرد أبناء طائفة "الروما" من منازلهم قسراً، وتحملوا هم كثيراً من الأعباء المالية لإعادة التسيكين. كما كان أبناء "الروما" هدفاً للإيذاء العنصري، وفي بعض الحالات كانت السلطات تميل إلى التغاضي عن تلك الأحداث. ويتعرض أبناء الأقليات لانتهاك حقوقهم في حرية التعبير والديانة وتكوين الجمعيات؛ نظراً للثغرات في التشريعات الوطنية المتعلقة بالتمييز فضلاً عن تقاعس السلطات اليونانية عن اعتماد التشريعات والمعايير الدولية ذات الصلة.

وتقول أولغا ديميتريو: "في غضون السنوات القليلة الماضية، اعترفت السلطات اليونانية بأنها لم تكن فعالة بما فيه الكفاية للتصدي لمتطلبات المهاجرين وأبناء الأقليات. ويؤثر هذا الأمر بصورة سلبية على النظرة إلى تلك الجماعات المستضعفة وعلى الطريقة التي يُعاملون بها. كما أنه يخلق مناخاً من التغاضي عن العنصرية ونزعة كراهية الأجانب في أوساط السكان اليونانيين بصفة عامة".

وتختتم أولغا ديميتريو حديثها قائلة: "يجب أن يتمتع كل فرد في اليونان، سواء أكان من أبناء الأغلبية أو الأقليات أو كان من اللاجئين، بالحقوق الإنسانية المكفولة له. وتقع على عاتق السلطات اليونانية مسؤولية التأكد من تحقيق ذلك".

انظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: "بعيداً عن الأضواء: حقوق الأجناب والأقليات لا تزال محاطة بالغموض" (رقم الوثيقة: EUR 25/016/2005).

للاطلاع على التقرير باللغة الإنجليزية، انظر الموقع:

<http://web.amnesty.org/library/index/engneur250162005>